التَّقريرُ السّنويُ حَول المُدافِعينَ عَن حُقُوقِ الإِنسَان المعرَّضينَ لِلخَطَر

FRONT LINE DEFENDERS

فرونت لاين ديفندرز
لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

على الغلاف: عمليات منجم ياناكوشا في شمال بيرو (أعلى)، ووول مورل في سيليندين – بيرو. مشهد من احتجاج المجتمع للمياه (أسفل). حقوق الطبع لآدم شابيرو

الناشر: فرونت لاين المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
Grattan House
Temple Road
Blackrock
County Dublin
Ireland

حقوق التأليف والنشر ٢٠١٦ لفرونت لاين ديفندرز

الترخيص
Licence. ٣.٠ Creative Commons Attribution – NonCommercial ShareAlike:
التصميم: www.thedrawingboard.ie

للحصول على نسخ من هذا التقرير يُرجى مراسلتنا على عنوان البريد الإلكتروني:
info@frontlinedefenders.org

التقرير السنوي
حول المدافعين عن
حقوق الإنسان
المعرضين للخطر

FRONT LINE DEFENDERS

هذه هي أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا خلال عام ٢٠١٦ بحسب التقارير التي وصلت إلى فرونت لاين ديفندرز. إننا نتذكرهم، و نقدّم لهم هذ الجُهد.

البرازيل

الكساندرو دوس سانتوس جوميز
روان هليديبران
أليسون هنريك
نيفالدو باتيستا كورديرو
كاسيميرو باتيستا دي أوليفيرا
جينيفالدو براز دو ناسيمنتو
لويس خورخي دي أروجو
سيباستياو بيريرا دوس سانتوس
لوتشيانو فيريرا دي اندرادي
الأدنى تيكسيرا
جيرالدو دي كامبوس باندييرا
لويس كارلوس دا سيلفا
كليديان ألفيس تيودورو
جسر باتستا كورديرو
جيسون كيك سامبايو
فيلمار بورديم
ليومار بهورباك
رونير خوسيه دي ليما
لويس أنطونيو بونفيم
جواو لويس دي ماريا بيريرا
تتيلا
مارون
فالدوميرو لوبيز دي لورينا
ألمير ألفيس دوس سانتوس
جواو بيريرا دي أوليفيرا
يودسون فالنتين دي أروجو
سيباستياو بيريرا دوس سانتوس
نيلسون ماسيدو
إدلين ماتيوس بورتو
اسحاق دياس فيريرا
ادميلسون ألفيس دا سيلفا
روني دوس سانتوس ميراندا
مانويل مسيا بيريرا
خوسيه ريباماز روشا
ألمير سيلفا دوس سانتوس
خوسيه دا كونسيساو بيريرا
فرناندو جميلة
أسيس جواجاجارا
جينسيو جواجاجارا
زي سابو
ابونوير جواجاجارا
إسایاس جواجاجارا
خوسيه لشبونة
انيلسون ريبيرو دوس سانتوس
كولوديلدو اكيلو رودريغز دي سوزا
جواو ناتاليسيو
كسوكورو كاريري
ماركوس فينوسيوس دي اوليفيرا سيلفا
فرانسيسكا داس شاغاس سيلفا
إيفانيلدو فرانسيسكو دا سيلفا
جيلمار ألفيس دا سيلفا
أدملسون ألفيس دا سيلفا
فالديرو شاغاس دي مورا
نيلس دي سوزا ماجالهايس
خوسيه كويروس جواجاجارا
خوسيه كوليريو أوليفيرا جواجاجارا
هوغو بومبيو جواجاجارا
لوبيز دي سوزا جواجاجارا
جويس دياس دي أوليفيرا لوبيز
جواجاجارا

كولومبيا

روبرتو بالينا سواريز
بادري لويس ألفونسو ليفا
إيفاريستو داغوا تروشز
نايمن أوغستين لارا
ويلسون مانويل كابريرا مندوزا
لويس فرناندو أورتيغا روبيو
أمادو غوميز
يولي روبنسون تشيكا خاراميو
رامون إدواردو أسيفيدو روخاس
ماركو اوريليو دياز
جرسين سيرون
آرنولفو غونزاليس فيلاسكيز
أورلاندو أولاف
ماريو اليكسي تراشه بيريز
نيللي أمايا بيريز
يوهان الكسيس فارغاس
روبنسون أفيلا أورتيز
سنيلا رينجيفو غوميز
انيبال كورونادو
ماريسلا تومبي
ويلار الكسندر اويمه ألاركون
كلاوس زاباتا
جيل دي خيسوس سيلجادو
لويس إلفيار فيرجيل
لويس انريكي راميريز ريفيرا
أدريان كوينتيرو مورينو
فيكتور أندريس فلوريس
صموئيل كايسيدو بورتوكاريرو
استيبان رودريجيز فيغا
أوسفالدو هيرنانديز جوتيريز
خيسوس اديليو موسكيرا بالاسيوس
ويلسون هويوس
مانويل دولوريس بينو بيرافان
خوسيه البينو سولارته
جونزالو رينتيريا موسكيرا
ارفينسون فلوريس غونزاليس
مانويل شيما بيريز
ويلينجتون كويمباريكاما
ناكيروكاما
فيليز ارتورو رودريجيز فاجاردو
ييمر شافيز ريفيرا
وليام كاستيلو شيما
أوريانا نيكول مارتينيز
نوهورا روسيو هيرنانديز
راؤول دي خيسوس بيريز
كاميلو روبرتو تيكوس بسبيكوس
دييغو الفريدو شيرا نستاكواس
جويل مينيسيس مينيسيس
نيريو مينيسيس غوزمان
لوتشيانو باسكال غارسيا
البرتو باسكال غارسيا
اريل سوتيلو
سيسيليا كويكويه
ماريا فابيولا خيمينيز دي سيفونتس
نستور إيفان مارتينيز
اوفييدو ارلى بوستامانتي شافاريا
وليام غارسيا قرطاجنة
راميرو كولما كاريبا
جيلبرتو هيرنانديز فلوريس
نويل سالغادو
كريستيان اناكونا كاسترو
يوجينيو جيل أكوستا
خواكين إيميليو لوبيز
صموئيل هيرنانديز هرنانديز
خوسيه ألفريدو أيالا
إدواردو أرياس
خوسيه غوستافو بيريز جوتيريز
دوفان اندريس لوبيز دياز
خورخي غوميز دزه
هرني نارفيز دلغادو
هيبوليتا كاسينا طهران أكوستا
جيمس لوندونو خيمينيز
خافيير الكسندر سالازار
نوربيرتو رويز رويز
إدور اندريس انبونزا
خوسيه أنطونيو فيلاسكو تكيناس
رودريغو كابريرا
ارلي مونروي
ديدييه لوسادا باريتو
جون جايرو رودريجيز توريس
فريدان كورتيس
مارسيلينا كناكو
غوستافو بيرموديز
خوسيه عبدون كولازوس
ماريو خوسيه مارتينيز
جيلمار اليخاندرو بوسو اريتشيا
غييرمو فلدانو

السلفادور

انجيسيا ميريام قوينتنيلا

غواتيمالا

والتر ميندیز باريوس
بريندا مارليني استرادا تامبيتو
والتر منفريدو مندس باريوس
بنيامين رودريكو اك كوك
بينيدكتو دي خيسوس غوتييريز روزا
خوان ماتيو بوب تشولوم
هيكتور جويل ساكيل شوك
دييغو سالومون استيبان غاسبار
بلانكا استيلا أستورياس
فيكتور هوغو فالديس كاردونا
دانيال شوك بوب
ألفارو انفريدو اسيتونو لوبيز

هندوراس

استيفاني سويابا كاسترو جراديس
يلمر غونزاليس
أنخيل ساندوفال
خوان كارلوس ريكارته
خوسيه اسنسيو غونزاليس لوبيز
نيلسون مونجي
دينيس مونتيس
هوراسيو سولانو
يسبيا يانيثت يوركيا
روبن أدولفو سيرنا
أليخاندرا باديلا
خايرو راميريز
مانويل ميلا
ألان رينيري مارتينيز بيريز
رينيه مارتينيز ايزاغوري
باميلا مارتينيز
كيفن هوزيه فيريرا
دوريان هيرناندیز
نيلسون نوي غارسيا لينيز
سانتوس ماتوتي
سيلمر ديونوزيو جورج
بيرتا كاسيريس
باولا باراسا
ميرزا إستيفانيا أفيلا زونيجا
خوسيه أنخيل فلوريس
هنري رييس
هيكتور فرانسيسكو ميدينا
كيفن هيريرا أوروزكو
ناحوم البرتو موارزان
روبرتو كارلوس بلنسية
خوسيه الفارينغا
إلفين جويل الفارينغا
مارلون ديفيد مارتينيز كاباليرو

المكسيك

خوان كارلوس خيمينيز فيلاسكو
هيلاريو دي جيسوس فلوريس
انريكي كيروس كيروس
ميغيل انخيل كاستيلو روخاس
نافييل بيريز بيريز
بالدوميرو إنريكيز سانتياغو
رامون شافيز أفيلا
فيكتور مانويل "كاماش يوريوستجوي"
فرانسيسكو باتشيكو بلتران
أوسكار أغيلار راميريز
اندريس أغيلار سانابريا
هيزوز كادينا سانشيز
انسيلمو كروز أكينو
عمر جونزاليس سانتياغو
سيزار هيرنانديز سانتياغو
ياليد خيمينيز سانتياغو
أوسكار نيكولا سانتياغو
أنطونيو بيريز غارسيا
سيلفيريو سوسا شافيز
خوسيه هيزوز خيمينيز جاونا

سلفادور أولموس غارسيا
خوسيه كاباليرو جوليان
فرانسيسكو رييس فارغاس
ريكاردو ميخيا سمنييغو
أوجستين بافيا بافيا
جورج فيلا دياز

بيرو
هتلر حنانيا غونزاليس روخاس

فنزويلا
هكتور سانشيز لوسادا

جمهورية الكونغو الديمقراطية
الأب فنسنت منتشوزي
مارسيل كاسيريكا تنجينزا
ايفاريست كسالي امبوجو
ناموهوبو بيامونغو

كينيا
جون واويرو
كيماني

نيجيريا
كن اتسويته

جنوب أفريقيا
سيخوسيفي رهاديبي

السودان
محمد الصادق تمباش

بنغلاديش
كسولهاز منان
تونوي محبوب

كمبوديا
كيم لي

ماليزيا
بيل كينونغ

الهند
راجديو رانجان
جفنتراج برسمال
ايندراديف ياداف
تشيناسامي
قارون ميشرا
«فينياك" باندورانجا باليجا

إندونيسيا
سليم كانسيل

ميانمار
ناو شيت باندينغ

باكستان
زكي خرم
أليشا
ظفر لوند

الفلبين
تيريسيتا نافاسيلا
غلوريا كابتن
ريكي بينيارانداا
كريستوفر ماتيبي
اليخاندرو ليا اوغ
الفيس بنغوي اوردانيزا
داروين سولانغ
رولان لونين كاسيانو
إميل غو
ماريا ميرنا كاياغ
أليكس بالكوبا
ريمار ميانتاو
روجن سوميناو
سينون نكيتونا
هيرمي أليغري
داني دياروغ
جيري لايولا
جيمي مبينساهان بورسا

إلييو باربادو
غواديسيو باغالي
امرينسيا دي لا روزا
فيوليتا ميركادو
الطفل ميركادو
اريبل دياز
أرنيل فيغيروا
سيكستو كالثينا
أورلاندو ابنغان
جوسليتو باسابورت
جيمي سايبان
جيسيبل سانشيز
خوليو لاراسيو

سوريا
سامي جودت رباح
محمود شعبان الحاج خضر
مروان محمود العيسى
مصطفى حسا
سامر محمد عبود

اليمن
اواب الزبيري

تركيا
هانده قادر

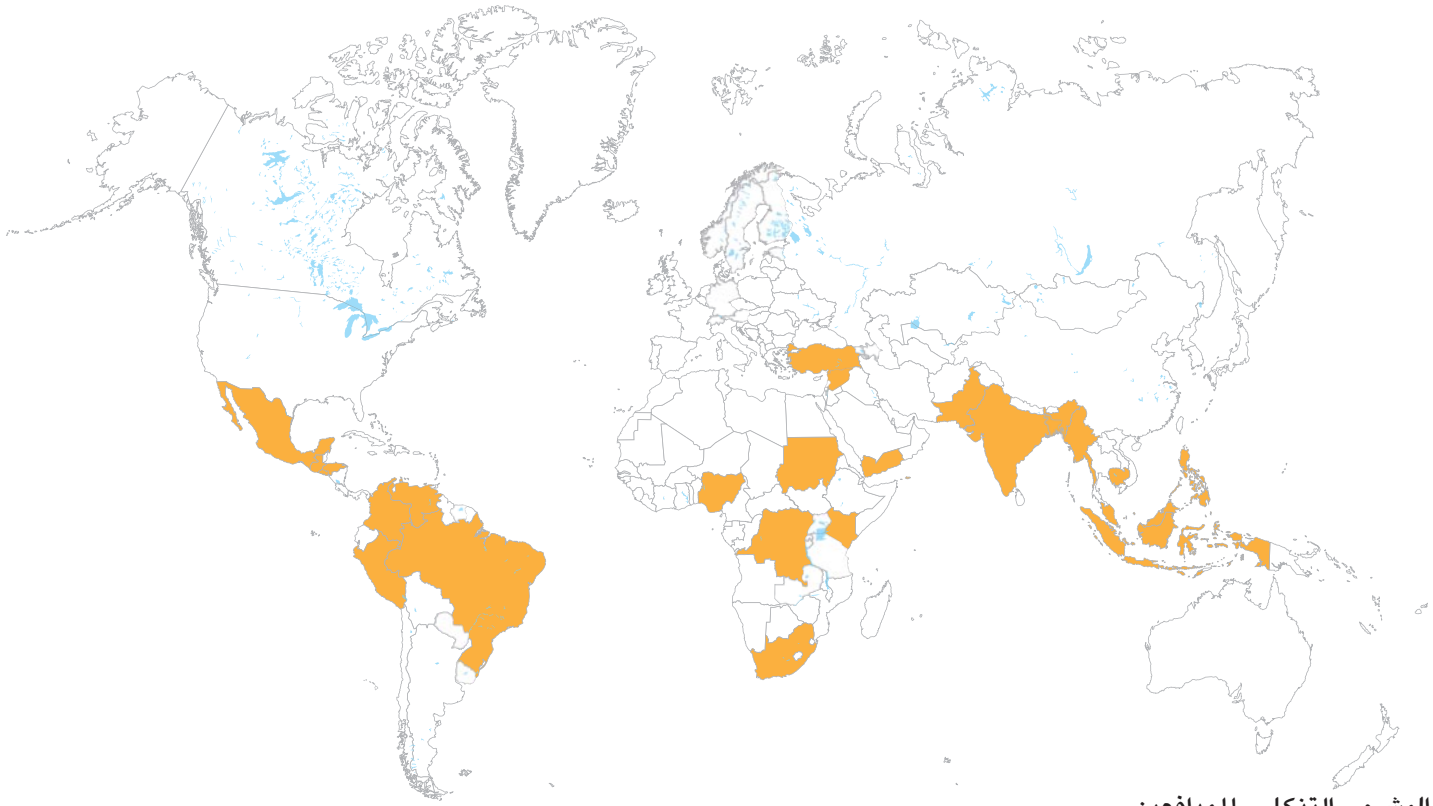

المشروع التذكاري للمدافعين

احتفاءً بأولئك الذين قُتلوا دفاعا عن حقوق الإنسان

تعمل فرونت لاين ديفندرز حالياً، وبالشراكة مع شبكة تضم أكثر من ٢٠ منظمة محلية ودولية، على تأسيس مشروع تذكاري دولي لتخليد المدافعين عن حقوق الإنسان. وسوف يوثق هذا المشروع حالات جميع أولئك المدافعين الذين قُتلوا منذ دخول إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان حيز التنفيذ في عام ١٩٩٨. ويُذكر منذ ذلك اليوم الذي وافق فيه المجتمع الدولي على جعل تقديم الحماية لمدافعي الحقوق أولوية رئيسية، تم قتل ما يقدر بنحو ٣,٥٠٠ منهم.

WWW.HRDMEMORIAL.ORG

HRD memorial
CELEBRATING THOSE WHO WERE KILLED
DEFENDING HUMAN RIGHTS

التحليل العام

طوال عام ٢٠١٦ ومدافعو حقوق الإنسان في أصقاع الأرض يتعرّضون للاعتداءات بسبب عملهم في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في مجتمعاتهم. فقد استهدفتهم الجهات الحكومية وغير الحكومية –على حد سواء– سعيا للنيل من عزيمتهم وتشويه وتعطيل أنشطتهم غير العنيفة. طالتهم حملات طمس وتشهير واسعة النطاق، فيما بقت الإجراءات القانونية التي لاحقتهم هي أسلوب الحكومات الأكثر استخداماً ضدهم. وتواصلت عمليات القتل بمعدل ينذر بالخطر وغالبا دون أن يقدم الجناة للعدالة، ولا حتى حدوث أي تغييرات منهجية لضمان حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان التي هم فيها أكثرعرضة للاغتيال. بل على العكس من ذلك، ففي الفلبين – المعروف عنها كأكثر البلاد الآسيوية خطورة للمدافعين عن حقوق الإنسان – جعل الرئيس رودريغو دوترت القتل خارج نطاق القضاء أمرا عاديا في حربه على المخدرات، مما يخفض بذلك الكلفة السياسية لعمليات القتل، وبالتالي يزيد من الخطورة على المدافعين الذين يتهدد عملهم مصالح ذوي النفوذ.

التقارير التي وصلت إلى فرونت لاين ديفندرز حول المدافعين المقتولين خلال عام ٢٠١٦ أظهرت زيادة في العدد عن العام الماضي. فقد قُتل ٢٨١ مدافعا في ٢٥ بلدا.[1] ٤٩٪ منهم كانوا يعملون في الدفاع عن **حقوق** الأرض والسكان الأصليين والبيئة. بعض هذه الحالات وقعت أثناء مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان في حملات ضد الشركات متعددة الجنسيات ومقاومة عمليات التعدي على أراضيهم والاستيطان القسري فيها والتي غالبا ما تحدث بدون التشاور معهم أو التعويض المناسب لهم. في هندوراس، قُتلت بيرتا كاسيريس، وهي من السكان الأصليين والرائدة في مجال الدفاع عن حقوق البيئة وحقوق المرأة، فأحدث مقتلها صدمة في أوساط مجتمع حقوق الإنسان. وكانت بيرتا ذات سمعة محلية ودولية جيدة وتحظى بشبكة واسعة من الدعم و مستفيدة من التدابير الوقائية من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد أظهر مقتلها مدى ضعف الحماية عندما تكون الحكومة منهمكة بالمصالح الاقتصادية ومتجاهلة لتزايد التوترات الاجتماعية في المجتمعات المحلية المتضررة من المشاريع العملاقة. كما أكد مقتلها أيضا على الحاجة لأن يشارك داعمو المدافعين عن حقوق الإنسان الحكومات والشركات بنحو أكثر قوة واستدامة وفعالية.

بمراجعة للتقارير المبلغ عنها لفرونت لاين ديفندرز خلصنا إلى أن حالات القتل نادرا ما تحدث في الحجز، بل تحدث عادة بعد تلقي سلسلة من **التهديدات والتحذيرات** التي تكون متزايدة في الغالب. وإن ردود الفعل المناسبة والحاسمة من قبل الشرطة والسلطات المختصة الأخرى، في مرحلة مبكرة من تلقي التهديدات، تكون بمثابة رادع كبير وقد تؤدي إلى انخفاض في عدد حوادث القتل. وفي معظم الحالات التي راجعتها فرونت لاين ديفندرز، تبين أن التهديدات التي تم الإبلاغ عنها فتغاضتها الشرطة دون اتخاذ أي إجراء، أدت إلى القتل. وفي ظروف كهذه، تكون السلطات هي التي تقوم فعلا بتهيئة البيئة التي تسمح بوقوع القتل.

آثار القتل تمتد لتصل إلى أبعد من مجرد المدافع المقتول وأسرته وزملائه، بل تنعكس على مجتمع حقوق الإنسان برمته. في بنغلاديش، أسفرت موجة من عمليات قتل، بدأت في ٢٠١٣ واستمرت إلى ٢٠١٦، إلى توقف شبكات الدعم وتراجع حجم التفاعل بين المدافعين والمجتمعات التي يعملون من أجلها، كما تسببت أيضا في تقلص حالات التعاون بين القطاعات. بالإضافة إلى زيادة الرقابة الذاتية، أصبحت الجماعات المتضررة من عمليات القتل أقل تعاملا مع قضايا حقوق الإنسان، حيث اضطر ما لا يقل عن ٢٥ من مدافعي حقوق الإنسان على مغادرة البلاد بسبب مخاوفهم الأمنية.[2]

أكثر من نصف الحالات التي أوردتها فرونت لاين ديفندرز في عام ٢٠١٦ كانت تتعلق **بالتجريم**، وهو أسلوب الحكومات وخيارهم الأول لإسكات المدافعين وثني غيرهم. كان الاعتقال التعسفي مشاعا وقد تراوحت مدده ما بين ساعات قليلة في نيكاراغوا لمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من حضور احتجاجات إلى سنوات من الإقامة الجبرية في الصين. في كثير من الأحيان، تم تجاهل مدد الاحتجاز القانوني السابق للاتهام أو الإفراج، أو لم يتم السماح بالوصول إلى محام. ومن المفارقات هو قيام الحكومات بشن حملات تشهير ضد المدافعين، في الوقت الذي كان فيه المدافعون أنفسهم متهمين بالتشهير لتسليطهم الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان أو فضح الفساد. وهذا ما يحصل في تايلاند حيث يواجه ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان محاكمات لقيامهم بتوثيق حالات التعذيب من قبل الجيش في جنوب البلاد. وقد سمحت قوانين مصاغة بشكل غامض نظم العدالة الجنائية لاستخدامها كأدوات سياسية. وفي بعض البلدان تم تجاهل ذات القوانين بشكل اعتيادي.

لا يزال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان يقضون أحكام سجن طويلة الأمد على الرغم من السعي الحثيث من داعميهم في نشر قضاياهم دولياً. منسق الحماية السابق لفرونت لاين ديفندرز، عبد الهادي الخواجة، أكمل عامه الخامس خلف القضبان في البحرين ضمن عقوبة بالسجن المؤبد صدرت بحقه عقب مشاركته في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في البلاد عام ٢٠١١. وفي إريتريا، تم اعتقال الصحافي داويت إسحاق واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من ١٥ سنة محروما من الاتصال بأقاربه أو الوصول لمحامٍ أو الحصول على الرعاية الطبية الكافية.

لازالت الأراضي الغنية بالموارد في أمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا وآسيا سببا للصراعات بين أصحاب **الصناعات الاستخراجية** والشعوب الأصلية في مشاريع تكون أغلبها ممولة من **المؤسسات المالية الدولية** (آي إف آيز) أو الشركات الغربية والصينية. إن عدم وجود ضوابط وتوازنات مؤسسية لحقوق الإنسان بداخل تلك المؤسسات –والتي غالبا ما تقابل بتواطؤ أو إذعان من الفاسدين في الحكومة المعنية– أدى إلى الترويع، بل الأسوأ من ذلك إلى شعور السكان المحليين بأن مخاوفهم لم تعالج بشكل صحيح. بعد قتل بيرتا كاسيريس لمعارضتها مشروع سد أغوا زركا، علق أثنان من المستثمرين في المشروع دعمهما ثم أعلنا أنهما بصدد الإنسحاب من المشروع، وهما بنك التنمية الهولندي (إف إم او) وشركة (فينفند) الهولندية. ومنذ ذلك الحين، شرعت (أف إم او)

بإعادة النظر في استمرارها وبيان موقفها من حقوق الإنسان. وعلى رغم الأحداث في هندوراس، فشلت الوثائق الجديدة المقترحة في تضمين أي إشارة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان أو الممارسات الانتقامية ضد المجتمعات المعترضة على هذه المشاريع. على نحو مماثل، فشل البنك الدولي في معالجة هذه المسألة عند اعتماده الإطار البيئي والاجتماعي الجديد في أغسطس/آب. وفي تعليق له على الانتقادات اللاذعة بعد اغتيال بيرتا كاسيريس، قال رئيس البنك الدولي، جيم كيم: "لا يمكنك القيام بالعمل الذي نسعى نحن القيام به دون وقوع بعض من هذه الحوادث".[3]

ولايزال تهديد ما يسمى **بالدولة الإسلامية** (داعش) مؤثرا بشكل مباشر على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. المدافعون العاملون في مناطق الصراع من أجل توثيق الفظائع تعرضوا لانتهاكات مروعة، منها القتل والاختطاف. ونظرا لطبيعة حالات الذبح المستمرة هناك، ضاعت دماؤهم في خضم وتلاطم تلك النزاعات.

واصلت الحكومات القمعية استخدام **ذرائع الأمن الوطني** سعياً في إضفاء مظهر خادع من المصداقية على ممارساتها المعادية للمدافعين عن حقوق الإنسان. فقد ظهر محامو حقوق الإنسان في الصين على شاشات التلفزيون للإدلاء باعترافات تحت الإكراه بينما واصلت وسائل الاعلام الحكومية حملاتها لإظهارهم كتهديد خطير لاستقرار البلاد. كما اعتمدت العديد من البلدان الأخرى أيضا نهجا مماثلا. في السودان، وجهت السلطات تهمة "شن حرب على الدولة" لستة مدافعين عن حقوق الإنسان أعضاء في منظمات غير حكومية تعمل على توفير التدريب للمجتمع المدني. وفي إيران حكم على نرجس محمدي بالسجن لمدة ١٦ عاما بتهمتَي "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي" و "الدعاية ضد الدولة"، لأنها كانت تشن حملات مكثفة ضد استخدام عقوبة الإعدام في البلاد. اتبع هذا الأسلوب بشكل ملحوظ في تركيا حيث أدى الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز إلى زج الآلاف في السجون فوراً، ومن بينهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بزعم أنهم من مؤيدي الانقلاب، مما يدل على أن قائمة سوداء من منتقدي الحكومة كانت معدة سلفاً من قبل إدارة أردوغان.

اتهام المدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم يشكلون خطرا على أمن الدولة يكون في الغالب مقترناً بزعم أنهم **يحصلون على تمويل أجنبي**، والتمويل في كثير من الأحيان يعتبر ضرورة ملحة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العاجزين عن أو الممنوعين من جمع الأموال. كما تواصلَ أيضا خنق منظمات المجتمع المدني عبر قطع مصادر تمويلها خلال عام ٢٠١٦. أصدرت بنغلاديش قانونا يسمح بإغلاق المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج والتي هي متورطة في أنشطة "مناهضة للدولة"، بينما في الصين دخل قانون أشمل حيز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ يحظر أي دعم مالي أو غير مالي للمدافعين عن حقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية من منظمات دولية غير مسجلة في الصين. وفي (إسرائيل)، تم تمرير مشروع قانون يطالب المنظمات غير الحكومية، التي تتلقى أكثر من ٥٠٪ من تمويلها من الخارج، أن تعلن ذلك على الملأ العام ولمرات عديدة، وذلك في خطوة تظهر حجم الشعور بالانزعاج من الروح الديمقراطية حيال عمل الأفراد والمنظمات الذين يتحدون سياسة الحكومة. أما في مصر، فقد كانت إحدى الأساليب المستخدمة في الحملة غير المسبوقة ضد المنظمات غير الحكومية هو الاتهام بتلقي تمويل أجنبي بصورة غير مشروعة.

استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان **بنزع الشرعية** عنهم، هو أمر حصل في جميع المناطق. وتراوح ما بين انتقادات من رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، ضد "محامين يساريين ناشطين في مجال حقوق الإنسان" حاولوا تحميل الجنود البريطانيين المسؤولية عن القتل في مناطق النزاع، إلى الافتراء شبه الإسبوعي على المدافعين عن حقوق الإنسان عن طريق تعليقات يطلقها عضو الكونغرس الفنزويلي، ديوسدادو كابيلو، في برنامج تلفزيوني إسبوعي. في الديمقراطيات قد يُتغاظى عن الانتقادات الأكثر اعتدالاً كاسترضاء سياسي مؤدلج، بيد أن الواقع هو أن مثل هذه التعليقات تساهم في تغذية حكاية تدرُّجية خبيثة تشكك في المزاج العالمي لحقوق الإنسان وتلقي بالحِمل على عاتق المدافعين عن حقوق الإنسان للدفاع عن أعمالهم بأنفسهم. إن صعود الحركات اليمينية المتطرفة في عدد من البلدان في أوروبا والأمريكتين يخلق بيئة تتسم بتحول ملحوظ في ما يعتبر خطاباً عاماً مقبولاً. في البلدان غير الديمقراطية، التي يعتمد فيها مدافعو حقوق الإنسان في الغالب على مجرد دعم المجتمعات المحلية لمواصلة عملهم، تصبح عمليات تشويه السمعة ضدهم مجدية وتضر بعملهم وبشعورهم بالأمان.

قامت دول عديدة بخطوات لقطع شبكات اتصال المدافعين عن حقوق الإنسان عبر منعهم من مغادرة البلاد. وثَّقت فرونت لاين ديفندرز زيادة في حالات **منع السفر** بنسبة ١٠٠٪ خلال عام ٢٠١٦. المنع من السفر يحرم المدافعين عن حقوق الإنسان من فرص كالإستفادة من برامج الراحة والهدوء أو التعلم، وهي فرص لا تتوفر في بلدانهم. كما يمنعهم هذا المنع أيضاً من المساهمة بتجاربهم القيمة وخبراتهم في المحافل الدولية، وفي بعض الأحيان يُفرض عليهم منع السفر انتقاماً منهم لتعاونهم مع الآليات الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

في خطوة هي موضع ترحيب، في أكتوبر/تشرين الأول، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه عَيَّنَ الأمين العام المساعد، أندرو جيلمور، طرفاً تنسيقياً في الامم المتحدة للعمل على مكافحة الممارسات **الانتقامية** المتنامية عند الحكومات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان لتعاونهم مع هيئات الأمم المتحدة. إلاّ أنَّ هذه المبادرة التي دعت إليها لجنة حقوق الإنسان في قرار عام ٢٠١٥، تم حجبها في وقت لاحق من قبل المجموعة الأفريقية في الجمعية العامة. محاولات إضعاف الحماية الدولية للمدافعين عن حقوق الإنسان بلغت آفاقا جديدة في الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في مارس/آذار. فقد طرحت حكومات الصين وكوبا ومصر وباكستان وروسيا تعديلات تطالب بإزالة مصطلح "المدافع عن حقوق الإنسان" في إشارة إلى شرعية عملهم كما هو منصوص في القرار الإثناسنوي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والذي يتناول الحاجة إلى حماية أولئك الذين يعملون في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فتم رفض هذه التعديلات المقترحة في نهاية المطاف.

ولو إنَّ **الهجمات الإلكترونية** غير موثقة ضمن المخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان، إلا أنها استخدمت على نطاق واسع كوسيلة لتعطيل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أو للحصول على معلومات بواسطتها لاستخدامها لإدانتهم أو الإضرار بهم. في جميع المناطق، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان إلى محاولات القرصنة، وغالبا ما يتم الاستفادة في تلك من التكنولوجيا المصممة والمنتجة في الدول الغربية. وكمثال حي على ذلك، تلقى المدون الإماراتي أحمد منصور رسالة نصية مع رابط انترنت على أنه يحتوي على قائمة بالمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين في البلاد، ففهم بأنها هجمة الكترونية وبادر بإرسال هاتفه للفحص لدى متخصص في الأمن الرقمي واسفر الفحص عن إنَّ برنامج التجسس المستخدم هو من انتاج شركة تكنولوجيا (إسرائيلية) بكلفة تقدر بثلاثة ملايين دولارا، فكان هو أول شخص يعرف بأنه مستهدف منه، وهذا يبين مدى استعداد الحكومات لبذل الوقت والموارد لمراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان.[4]

وأخيرا، أخذت عملية **إدخال تشريعات جرائم الإنترنت المقيدة في** تسارع. فقدمت كل من بنغلاديش، روسيا البيضاء، البرازيل، الصين، مصر، اثيوبيا، كازاخستان، باكستان، روسيا، المملكة المتحدة، وزيمبابوي قوانين أو مسودات قوانين مصممة بداعي مكافحة الإرهاب أو القرصنة الإلكترونية، ولكنها لغرض استهداف الأصوات الناقدة. وكان أكثر هذه كلها تطرفا في زيمبابوي، حيث أن مشروع قانون لجرائم الحاسوب والإنترنت ذهب إلى حد السماح للشرطة بمصادرة المعدات الالكترونية بهدف منع المحتجين من التحشيد، وكان هذا القانون قد عُرض بعد حركة احتجاجية ناجحة تم تنظيمها على وسائل الاعلام الاجتماعية.

أفريقيا

إلى حدٍ بعيد، لايزال **الاعتقال التعسفي والمضايقة القضائية** ضد الأفارقة المدافعين عن حقوق الإنسان من أكثر المخاطر شيوعا. فقد بلغتنا تقارير عن مثل هذه الحالات من كل من أنغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، نيجيريا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، و زيمبابوي. وطابع الانتشار الذي يتسم به هذا التهديد يشير إلى جدوائية فاعلة في تجريم العمل في مجال حقوق الإنسان في عدد من البلدان الأفريقية. في موريتانيا، تم استهداف أعضاء "عودة حركة إلغاء الرق" بالاعتقال التعسفي والمضايقة القضائية لسنوات، كان آخرها حملة القمع في اغسطس/ آب عندما ألقي القبض على ١٣ عضوا عقب احتجاجات في نواكشوط وحكم عليهم بمدد سجن تراوحت ما بين ٣ و ١٥ عاما بتهم مختلفة. وبعد صدور الحكم عليهم، نُقلوا جميعا إلى مركز احتجاز يبعد ٧٠٠ كم عن مكان أسرهم ومحاميهم، مما جعل اجراءات الإستئناف أكثر صعوبة عليهم.

خبر إيجابي

على الرغم من إعلان الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٦ باسم "العام الأفريقي لحقوق الإنسان"، إلاّ أنَّ الواقع على الأرض أثبت تماما خلاف هذا الهدف المعلن. فقد تعرض العاملون في مجال حقوق الإنسان للتهديد بالقتل، وعنف الشرطة أثناء المظاهرات السلمية، والمضايقات الإدارية والقضائية، والاعتقال التعسفي، وتجميد الأموال، وكذلك حملات التشهير.

لا يزال **التهديد بالقتل** هو الأسلوب الأكثر اتباعا ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مختلف القضايا. ومن بين هؤلاء المدافعين أولئك الذين قاموا بحملات تمس مصالح تجارية كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأولئك الذين فضحوا و واجهوا الممارسات الفاسدة من جانب الموظفين العموميين في بوروندي وأوغندا، وأولئك الذين سلطوا الضوء على حالات الظلم في كينيا. وكانت التهديدات في الغالب من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية. وفي الوقت الذي لم تؤدِّ غالبية هذه التهديدات إلى الاعتداء الجسدي، إلا أنها أدَّت غرضها في أكثر الحالات بوقف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والتسبب في خوفهم على سلامتهم. ونأخذ مثالا، محامية حقوق الإنسان، ويندي موتيغي، التي كانت في طليعة مجتمعها المناهض للقطع غير القانوني للأشجار في شرق كينيا، اضطرت بعد سلسلة من التهديدات بالقتل للتوقف عن مواصلة رحلاتها الدعوية المعتادة وظلت متوارية عن الأنظار لمعظم السنة على بعد عدة أميال من منزلها.

في عدد من الحالات، تم بالفعل **الاعتداء الجسدي على المدافعين أو قتلهم** بسبب عملهم. في جنوب أفريقيا، سيخوسيبي رهاديبي، رئيس لجنة أزمات اماديبا (اي سي سي)، أُفرغَت في رأسه ثمان رصاصات في مارس/آذار بعد أن قاد حملة ضد التعدين السطحي للتيتانيوم في منطقة كسولوبيني. شركة السلع المعدنية المحدودة (ام آر سي) الاسترالية التي تمتلك المنجم، نفت أي تورط أو علم مسبق لها بمقتله، ولو أن قبل عام من وفاته كانت قد تصاعدت حوادث الترهيب والاعتداء ضد أعضاء لجنة أزمات اماديبا، التي تعَرَّضَ على الأقل إثنان آخران من أفرادها أيضا لهجمات عنيفة من قبل رجال مسلحين في عام ٢٠١٥، وقد بادرت في فبراير/ شباط ٢٠١٦ بإبلاغ الشرطة خشيتها من أن تكون حياة أفرادها في خطر. وكما هو معتاد في كثير من هذه الحالات، لم يتم القبض على مرتكبي هذه الجريمة أيضاً، بل كُثِّفَت عمليات الترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قرَّروا مواصلة عملهم.

مدافعو حقوق البيئة، الذين يناضلون ضد الإتجار بالموارد الطبيعية في مدغشقر، تعرَّضوا لمضايقات وضغوط منتظمة لمحاولتهم فضح هذه الممارسات غير الشرعية و المدرَّة للأرباح. في مقابل ما يواجهونه من شبكات التهريب من اتهام وتشهير وتهديد بإيذاء عوائلهم، يتلقون القليل من المساعدة من المؤسسات العامة. وبسبب الموقع الجغرافي للبلد، يتم عزل المدافعين عن حقوق الإنسان من هياكل الدعم الموجودة في القارة، مما يساهم في غياب أخبارهم وأحوالهم. في سبتمبر/أيلول، وعقب سلسلة من الاحتجاجات الحاشدة ضد مشروع صيني لإستخراج الذهب، ألقي القبض على بيير روبسون و تسيهوارانا اندريانومي، ووجهت لهما مجموعة تهم جنائية من بينها خرق أمن الدولة. وفي نهاية المطاف حكم عليهما بالسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ لقيادتهما احتجاجا غير مرخّص.

في العديد من البلدان فُرضت قيود مشدَّدة على **الحق في حرية التجمع**. وخاصة في البلدان التي دعا فيها المدافعون إلى الحق في المطالبة بحكم سليم وإصلاحات ديمقراطية، ومن بينها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وموريتانيا وأوغندا وزيمبابوي. وقد وُجِهَت حملاتهم باستخدام القوة المفرطة وأحيانا الملاحقة القضائية. وقد تكون إثيوبيا أوضح نموذج لتجاهل الحكومة المطلق لأصوات المعارضة وحياة الإنسان وحقوقه خلال عام ٢٠١٦. اندلعت موجة من الاحتجاجات الجماهيرية في أغسطس/آب واستمرت لعدة أسابيع، داعية الحكومة إلى احترام حقوق الأرض لشعوب أورومو وأمهرة. فقوبلت هذه الاحتجاجات بقمع وحشي مما أدى إلى سقوط مئات القتلى. وتمت ملاحقة الصحفيين وقادة الاحتجاج والمدافعين عن حقوق الإنسان وتم تهديدهم بسبب دورهم في تعبئة المجتمع المدني. ورغم ما بذله المدافعون من جهود لتغيير مواقعهم سريعاً، إلاّ أنَّ بعضهم تعرض للإعتقال، وسُجنوا دون توجيه اتهامات ودون حق الوصول إلى محامين وأفراد أسرهم. في ٩ أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لفترة ستة أشهر يحق خلالها لقوات الأمن اعتقال المواطنين دون أمر قضائي وسجنهم طيلة هذه المدة.

ممارسات تضييق الخناق الحكومية هذه لم تقتصر على الاحتجاجات العامة فحسب، بل طالت حتى الفعاليات الخاصة والندوات و ورش العمل. في مارس/آذار، حكم على ١٥ من مدافعي حقوق الإنسان في أنغولا بالسجن لمدد تتراوح ما بين سنتين وثماني سنوات على خلفية مشاركتهم في مؤتمر باسم "فلسفة الثورة السلمية" المستندة على عمل المدرب البارع السلمي والأكاديمي الشهير جين شارب. وعلى الرغم من سلمية اجتماعهم، وُجِّهت إليهم تهمة "أعمال

التمرد ومجالسة المجرمين". بعد الحكم عليهم وإيداعهم السجن لثلاثة أشهر، أمرت المحكمة العليا بوضع جميع المدافعين الخمسة عشر تحت الإقامة الجبرية.

الحرب الأهلية الدائرة في جنوب السودان أدت إلى بروز تحديات رئيسية للمدافعين عن حقوق الإنسان وأجبرت العديد منهم على الفرار من البلاد. وقد استهدفت الحكومة صحفيي حقوق الإنسان تحديداً وصورتهم كعاملين للجماعات المتمرِّدة، مما أدى ذلك إلى تعرضهم للإعتقال والإختطاف والموت في بعض الأحيان.

كاد العام لينجلي على خير في غامبيا حينما قبل الرئيس يحيى جامع في البداية هزيمة الانتخابات الرئاسية في الأول من ديسمبر/كانون الأول. إلا أنه وخلال إسبوع تغيَّر موقفه تماما وأخذ يقاوم محاولات عزله من منصبه على الرغم من توسلات رؤساء غانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون ونشر الجيش. خلال فترة حكمه (٢٢ عاما) بقبضة من حديد، عمل جامع على سحق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين والسياسيين المعارضين وكافة أصوات الإعتراض، وعرَّضهم للتهديد والسجن والإختفاء.

قضية تحت المجهر: الانقلابات الدستورية

في عام ٢٠١٦ واصل زعماء أفريقيا مناوراتهم في العبث السياسي بدساتير بلدانهم من أجل الحفاظ على عروشهم. وكانت هذه الظاهرة من بين المخاوف الأكثر خطورة على حقوق الإنسان في القارة، وذلك بسبب الصراع الاجتماعي الذي وَلَّدته. وقد أدَّت هذه "الانقلابات الدستورية" إلى اضطراب سياسي حاد، وفي أشد هذه الحالات – كما في بوروندي، حيث إصرار الرئيس نكورونزيزا للتسلط جعل البلاد تحت حد السيف لأكثر من عام – قُتل المئات ونزح الآلاف من الناس وأصبحوا مشردين. في رواندا، نجح الرئيس بول كاجامي في البقاء في السلطة دون التسبب باضطرابات، والفوز باستفتاء لإسقاط فترة الحكم بنسبة ٩٨٪ من الأصوات – وهذا لا يدل على الدعم الشعبي ولكن على انعدام الحرية في بلد يتعرض فيه المنتقدون السلميون للسجن و النفي و القتل.

ما يتم تجاهله غالباً في التقارير المتعلقة بهذه القضايا هو مدى تأثير الاضطرابات السياسية على حركة حقوق الإنسان. وبوروندي هي مثال على ذلك. فمدافعو حقوق الإنسان الذين لعبوا دورا فاعلا في الإعتراض على الانقلاب الدستوري تم إظهارهم كمجرمين وأحيانا أخرى كإرهابيين، مما اضطر عدد كبير منهم إلى الفرار من بوروندي بسبب التهديدات والاعتداءات، وبرغم مرور أكثر من عام على أوج الأزمة لا يزال من المستحيل العودة بالنسبة لبعضهم. ومن بقوا منهم في البلاد تم حظر منظماتهم وتجميد حساباتهم المصرفية. ومع اضطرار أعداد كبيرة من المدافعين لمغادرة البلاد، أصبح المجتمع المدني ضعيفا جدا وأقل قدرة للدفاع عن حقوق المستضعفين وتحميل المسؤولية للحكومة.

اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية احتجاجات حاشدة ضد محاولات الرئيس جوزيف كابيلا لتمديد فترة الخمسة عشر عاما من حكمه بتأجيل الانتخابات الرئاسية، فتطورت بعض الاحتجاجات إلى عنيفة. وفي سبتمبر/أيلول تم الإبلاغ عن مصرع ما يقرب من ٥٠ متظاهرا لقوا حتفهم لاستخدام الشرطة الذخيرة الحية لتفريق المحتجين. كما تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين كانوا يقودون حركة الاحتجاج إلى التهديد والاعتقال والسجن، ولا سيما أعضاء الحركتَين الشعبيتين؛ (فليمبي) و الكفاح من أجل التغيير (الكفاح – لوتشا).

عندما تبنت غالبية البلدان الأفريقية الإصلاحات الدستورية في التسعينات، سعت ٣٣ دولة إلى تمديد المدة المحددة لمنصب الرئيس في دساتيرهم الجديدة. بل نشهد اليوم توجها في الاتجاه المعاكس: ففي السنوات الثلاث الأخيرة كانت هناك محاولات لإزالة محدودية مدة الحكم في كل من بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، و رواندا – وغالبا بجهود لإسكات أصوات الاعتراض. لقد نجح الاتحاد الأفريقي في إحباط الانقلابات العسكرية وأصبح ينظر إليها كخط أحمر. وقد حان الوقت الآن لإتخاذ موقف حازم ضد مثلائهم المدنيين.

الأمريكتان

ظلَ الدفاع عن حقوق الإنسان في الأمريكتين عملا في غاية الخطورة خلال عام ٢٠١٦. فرونت لاين ديفندرز تلقت تقارير عن مقتل ٢١٧ مدافعا عن حقوق الإنسان في هذه المنطقة، وهذا يمثل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي عمليات **القتل** التي تم الإبلاغ عنها للمنظمة من حول العالم. ١٤٣ من عمليات القتل هذه حدثت في كولومبيا والبرازيل (٨٥ و ٥٨ على التوالي)، والباقي في هندوراس (٣٣) والمكسيك (٢٦) وغواتيمالا (١٢) والسلفادور (١) و بيرو (١) وفنزويلا (١).

وظل المدافعون عن **حقوق البيئية والشعوب الأصلية والأرض** هم الأكثر تضررا. وكان ذلك جليا في البرازيل تحديدا، حيث شكلت هذه المجموعة من المدافعين نسبة ٧٤٪ من عمليات القتل المبلغ عنها هناك خلال عام ٢٠١٦. كما استخدمت ضدهم ممارسات المضايقة القضائية والاعتداء الجسدي والتهديد والتخويف وحملات التشهير أيضا، وذلك من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، ولا سيما في إطار مشاريع التنمية. بعد قتل بيرتا كاسيريس في شهر مارس/آذار، وعلى الرغم من الضغوط الدولية والمحلية المكثفة المطالبة بالعدالة في جريمة قتلها، ازداد القمع ضد منظمتها "المنظمات الشعبية والسكان الأصليين في هندوراس" (COPINH). كما تعرض محامو عائلتها للمضايقات وتحطيم المكاتب وسرقة الملفات المتعلقة بالقضية. وبالإضافة إلى ذلك، عقب اغتيال كاسيريس، تم أيضا قتل عضوين آخرين من منظمتها هما نيلسون غارسيا و ليسبيا ينس يوركيا ، فيما نجا إثنان آخران بالكاد من محاولتي اغتيال. وقد تم اعتقال ستة من المشتبه بصلتهم في جريمة قتل بيرتا كاسيريس. ولكن لازالت السلطات لم تحدد الجهة التي تقف خلف هذه الجريمة، كما شابت عملية التحقيق التجاوزات أيضا، دون أي تقدم حتى في التحقيق في جرائم قتل زملائها الذين لحقوها.

خبر إيجابي

في غواتيمالا، تضافر ائتلاف من قوى المدافعين عن حقوق الإنسان لدعم خمس عشرة امرأة من الناجيات من العنف الجنسي في زمن الحرب. وحصل على حكم تاريخي بإدانة الجناة بما مجموعه ٣٦٠ عاما في السجن ودفع تعويضات مالية للناجين من مجتمع "سيبور زاركو" الريفي الصغير في غواتيمالا. ويعتبر هذا الحكم قرارا تأريخياً هاماً في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، حيث إنه أول إدانة في المحاكم المحلية للاستعباد الجنسي واعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

في كولومبيا، استُقبِلت تطورات **عملية السلام** ووقف إطلاق النار النهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وكذلك بداية محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، بزيادة في مستوى العنف الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان. بعد كشف النقاب عن اتفاق السلام في ٢٦ أغسطس/آب، تم اغتيال ثلاثة عشر مدافعا عن حقوق الإنسان في أقل من ثلاثة أسابيع في أنتيوكيا، سيزار، كاوكا، و نارينيو. وذكرت منظمات محلية أنَّ هذه وغيرها من الاعتداءات نفذتها جماعات تسعى إلى عرقلة وتأجيل عملية السلام. وتم رفض نتائج استفتاء وطني حول التسوية السلمية في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول. وعلى الرغم من اعتماد البرلمان على اتفاق السلام المنقح في نوفمبر/تشرين الثاني، استمر قتل المدافعين عن حقوق الإنسان حتى نهاية العام.

تواصَلت عمليات **تجريم** المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الاحتجاج الاجتماعي والمظاهرات العامة، باتهامات خطيرة وجهت لهم لإضفاء الشرعية على اعتقالهم المفتوح والتعسفي. في الإكوادور، قرر أمين المظالم الحكم ضد جبهة مدافعات باتشاماما، وهي منظمة غير حكومية رفعت شكوى عقب تعرض أفرادها للضرب والاعتقال تعسفياً خلال مظاهرة سلمية ضد مشروع التعدين في عام ٢٠١٥. وبدلا من إدانة الإعتداء أشاد الحكم بسلوك الشرطة.

في كافة أرجاء هذه المنطقة، لجأت الشرطة أو ضباط الجيش **للقوة المفرطة** لتفريق المظاهرات، مع قليل من التحقيقات لتقييم مدى ملائمة مستوى القوة المستخدمة. في الولايات المتحدة، "حركة حياة السود مهمّة" التي تولدت بعد قتل عدد من الشباب السود على أيدي الشرطة، واصلت تعبئة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد للاعتراض على وحشية الشرطة. في يوليو/تموز ألقي القبض على مئات المتظاهرين في مختلف المدن خلال عطلة نهاية الاسبوع بعد خروج عشرات المظاهرات في أعقاب حادث إطلاق النار في نيو اورلينز. كما تعرض أيضا أعضاء قبائل "ستاندنغ روك سيوكس" ومؤيديهم للقمع أثناء احتجاجهم على بناء خط أنابيب داكوتا على أراضيهم، حيث استخدم ضدهم الغاز المسيل للدموع و رذاذ الفلفل والصولجان ومسدسات الصعق الكهربائي و خراطيم مياه بدرجة التجميد.. وكل ذلك لمحاولة تفريق متظاهرين مما أدى إلى سقوط عشرات الجرحى منهم. ومن أجل منع التغطية الإعلامية، اعتقل العشرات ووُجِّه الاتهام للصحفيين وصانعي الأفلام الوثائقية الذين غطوا الاحتجاجات. وفي كل من البرازيل وهندوراس ونيكاراغوا وفنزويلا، نقل مدافعو حقوق الإنسان عن استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي من قبل الشرطة ضد المتظاهرين السلميين والمراقبين.

كما فُرضت قيود أيضا على الحق في حرية التجمع من خلال استخدام **الاحتجاز المؤقت**. في كوبا، فقبل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، قامت الحكومة بهجمة وقائية واحتجزت العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانوا قد خططوا لتظاهرات بهذه المناسبة. فتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة وزيادة الانفتاح على المجتمع الدولي لم يؤديا إلى معاملة أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان، بل زادت حالات الاعتقال التعسفي ومداهمة مقرات المدافعين خلال ٢٠١٦.

المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في قضايا **مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية** في أمريكا الوسطى والجنوبية كانوا هدفا لحملات التشهير والتهديد والمراقبة والمداهمات والمضايقات القضائية. في الأرجنتين، تم استهداف محامي حقوق الإنسان سيزار سيفو و لورا فيغيروا بسبب عملهما في السعي لتحقيق العدالة لجرائم ضد الإنسانية ارتُكبت في عهد النظام الديكتاتوري. اقتحم ستة رجال بيت لورا فيغيروا في توكومان وقاموا بتدمير ممتلكاتها. وتلقى سيزار سيفو عدة تهديدات بالقتل في خضم حملة تشويه إعلامية، قادتها مؤسسة إخبارية محلية، وصورته كمدافع عن تجار المخدرات مع عرض لصور وتفاصيل وعنوان منزله.

لقد **فشلت** دول القارة الأمريكية منهجيا في **تنفيذ ملائم للتدابير الاحترازية** التي أمرت بها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بهدف حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم وأعضاء منظماتهم. وقد ذكرت فرونت لاين ديفندرز المضايقات والاعتداءات ومحاولات اغتيال وقتل المدافعين وأفراد أسرهم الذين كانوا مستفيدين من التدابير الاحترازية في كل من تشيلي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بيرو، وفنزويلا. وفي المقابل، كان لعدد من المدافعين المستهدفين خلال العام تدابير وقائية من آليات الحماية المحلية في البرازيل وكولومبيا والمكسيك. إنَّ استهدافهم، برغم كونهم مدرجين ضمن برامج الحماية الوطنية، يظهر عدم كفاية النهج الذي يركز فقط على "الحماية الآنية" لهم من دون معالجة الأسباب التي أدت إلى تهديدهم، أو ممارسة الضغط السياسي على المسؤولين عنهم.

تلقت فرونت لاين ديفندرز الكثير من التقارير حول **الأعمال الانتقامية** ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يلجأون إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الدولية. ووقعت أعمال انتقامية في كل من شيلي وكوبا والاكوادور وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا وفنزويلا. وكانت في شكل حملات تشهير من مسؤولين في الدولة، وإجراءات قضائية، ورفض مسؤولو الدولة حضور اجتماعات مع المدافعين، واعتداءات من قبل الشرطة، ومضايقات في المطارات، وإقصاء في المناسبات والاجتماعات.

في البرازيل، أدت عملية **إقالة** الرئيس روسيف إلى اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي، وبالتالي تصاعد العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وكان أحد أول التدابير التي قامت به الحكومة الجديدة هو إلغاء الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، ما يلقي بالشكوك حول مدى التزام الحكومة ببرنامجها لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وترك مستقبل البلاد غامضاً. وقد لاحظ المجتمع المدني، بعد مجيء الحكومة الجديدة، تصعيدا في القمع ضد الحركات الاجتماعية – بما في ذلك الإجراءات القضائية والإستخدام المفرط للقوة في تفريق المظاهرات– بالإضافة إلى الإستخدام المتعمد للأسلحة القاتلة وغير القاتلة ضد المتظاهرين السلميين.

قضية تحت المجهر: حملات تشويه و وصم ضد مدافعات حقوق الإنسان

من الأساليب الأكثر شيوعاً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان هي حملات التشهير، ولكن غالباً ما يتم تجاهل تأثيرها أو رفضه، إلا أنها تؤثر على الحياة اليومية للمدافعين عن حقوق الإنسان وتوصد أبواب فرص الحياة أمامهم في خارج مجال حقوق الإنسان، وقد تترك آثاراً طويلة الأمد على المدافعين وأسرهم ومجتمعاتهم وأعمالهم. في بعض الأحيان من يقوم بهذه الحملات هم كبار المسؤولين الحكوميين والحركات القومية والجماعات المتطرفة و الشركات، وقد تتخذ أشكالا مختلفة من خلال وسائل إعلام حكومية أوغير حكومية. وقد ساهم ظهور وسائل الاعلام الاجتماعية في انتشار حملات التشهير بنحو أسرع وأوسع ولجمهور أكبر بكثير من مجرد وسائل الإعلام التقليدية. وتعتمد هذه الحملات على العمل بنحو ظاهر وعلني جدا للتشكيك في مصداقية المدافعين كأشخاص وفي شرعية عملهم في مجال حقوق الإنسان. وبصرف النظر عن تحريفهم للحقائق أو سوء توجيههم للأحداث، غالبا ما تكون هذه الرسائل محشوة بخطاب الكراهية الذي يقوم – بشكل مباشر أو غير مباشر– بتحريض المجتمع للاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد حدث ذلك في كل من البرازيل، جمهورية الدومينيكان، وفنزويلا، حيث تم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل أفراد العائلة والجيران والمدرسين والأصدقاء المقربين والجمهور الطائش.

مدافعات حقوق الإنسان، يتم التمييز ضدهن تلقائيا في حملات التمييز الجنسانية. ولدينا أمثلة على ذلك من المكسيك والسلفادور خلال عام ٢٠١٦ حيث جرت محاولات لتقويض مصداقية مدافعتين عن حقوق الإنسان بأنهما تجلبان الإنحلال الجنسي إلى المجتمعات المحافظة. في أواكساكا بالمكسيك، تم تداول صورة مركبة في وسائل الإعلام الاجتماعية تظهر امرأتين ورجل بملابس داخلية يجلسون معا على سرير واحد، مع وضع صورتَي وجهَي المدافعة عن حقوق التعليم والسكان الأصليين، روبي ياسمين كورتيس سالازار، و والدتها مكان وجهي المرأتين في الصورة، ووجه رئيس البلدية في منطقتها مكان رأس الرجل. أي إظهار المدافعة ووالدتها وكأنهما على علاقة جنسية مع مسؤول حكومي. وفي السلفادور، كانت محامية حقوق الإنسان، بيرثا دي ليون، هدفا لحملة مماثلة توحي بأنها على علاقة جنسية مع قاض حكم ايجابيا في قضيتها، فانتشرت في وسائل الاعلام الاجتماعية صورة تضم المحامية وابنتها ذات السنة الواحدة والقاضي، لتوحي بأن الوالد الحقيقي للطفل هو القاضي.

في العديد من بلدان آسيا، تم إظهار المدافعين عن حقوق الإنسان كأعداء للدولة. ومن أجل عرقلة عملهم لجأت الحكومات إلى كل ما هو متاح لديها من وسائل، ومنها القتل والاختفاء والاعتداء الجسدي والمضايقة القضائية والاعتقال التعسفي. وظلت أساليب المراقبة والترهيب والتهديد وحملات التشهير واسعة النطاق. كما تم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أيضا من خلال التشريعات القمعية التي من بينها قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين الأمن الوطني.

خبر إيجابي

كانت هناك في سري لانكا تطورات مشجعة، أبرزها تعزيز دور لجنة حقوق الإنسان المستقلة إثر تعيين أعضاء جدد فيها مع أواخر عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، عقب صدور تقرير دامغ للامم المتحدة لمنع قانون الإرهاب، التزمت الحكومة بنقض و إصلاح هذا القانون الذي كان يسمح بالإحتجاز لمدة طويلة دون توجيه اتهامات ويستخدم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

في **الفلبين** قتل ما لايقل عن ٣١ مدافعاً عن حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. ومن خلال دعوته **لقتل** المتورطين في تجارة المخدرات خارج نطاق القضاء، ساهم الرئيس دوترت في خلق بيئة يروج فيها للقتل على أنها طريقة مقبولة للتعامل مع المشاكل. وخلال خطاب علني في نوفمبر/تشرين الثاني، ذهب إلى أبعد من ذلك حيث هدد بقتل المدافعين عن حقوق الإنسان لانتقادهم عمليات القتل خارج نطاق القضاء بزعم مكافحة تجارة المخدرات. وهذا من شأنه أن يكون له تأثير عميق على أمن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم فعلا في خطر داهم. وتعرَّض للاعتداء العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والسكان الأصليين والبيئية الذين اعترضوا على الصناعات الاستخراجية أو الملوثة. وفي يناير/كانون الثاني قُتلت المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية، تيريسيتا نافاسيلا، برصاصات رجلين مسلحين مجهولين في جنوب مينداناو. ويُزعم بأن تنفيذ الهجوم جاء على أيدي جنود متخصِّصين لتأمين مشروع التعدين الذي وقفت ضده المدافعات عن حقوق الإنسان لأسباب بيئية. ولم يطرأ أي تقدم في التحقيق في اغتيالها.

كما وصلتنا تقارير عن القتل أيضا من كل من بنغلاديش وكمبوديا والهند واندونيسيا وماليزيا وميانمار وباكستان. في **باكستان**، خرم زكي، الذي ناضل من أجل حقوق الأقليات الدينية والسلام بين الجماعات الدينية، قُتل بالرصاص على يد مهاجمَين مجهولَين في كراتشي. في نفس البلد، أعضاء من تحالف العمل العابر – وهي مجموعة تعمل لتعزيز وحماية حقوق المتحولين جنسيا في إقليم خيبر باختونخوا، واجهوا تهديدات بالقتل والترهيب وتم إضرام النار في منزل أحدهم. في مايو/أيار، بعد محاولات لطلب المساعدة من الشرطة المحلية المتكررة، تم قتل منسقة بيشاور، اليشا، كما تعرض من قبلها أربعة أعضاء آخرين من نفس منظمتها لهجوم عنيف خلال عام ٢٠١٦.

المضايقة القضائية و الاعتقال التعسفي كانا أكثر الأساليب شيوعا في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد وصلتنا تقارير حولهما من كل من بنغلاديش وبورما وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا ومنغوليا ونيبال وباكستان وتايلاند وفيتنام. في تايلاند، في شهر يوليو/تموز، وُجِّهَت للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بورنبرن خونغكاتشونكيت، و انتشانا هيمينا، و سومتشاي هوملاوور تُهَماً بالتشهير ونشر معلومات كاذبة لقيامهم بإعداد تقرير يتضمن تفاصيل عن ٥٤ حالة تعذيب مزعومة ارتكبها الجيش بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ في المنطقة الجنوبية المتضررة من النزاع في تايلاند. ويواجهون عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن. ويُستبعد أن يتحسن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في تايلاند في المستقبل القريب، فمع وفاة الملك بوميبول يُرجَّح أن يسود الحكم العسكري هناك لضمان سلاسة الإنتقال إلى حكم الملك الجديد. وشهدت فيتنام تفريقا عنيفا للاحتجاجات الواسعة التي خرجت بعد تسمُّم ملايين الأسماك إثر قيام مصنع تايواني للصلب بتصريف نفايات سامة في البحر. وتشير التقديرات إلى اعتقال أكثر من ٥٠٠ متظاهر – من بينهم مدافعين عن حقوق الإنسان – . في أكتوبر/تشرين الأول أُلقيَ القبض على مدافعة حقوق الإنسان، نجوين نجوك نهو كوينه، بتهمة "القيام بدعاية مناهضة للدولة"، وذلك بعد أن عثرت الشرطة بحوزتها لافتة من الورق المقوى تطالب بمحاكمة الشركة التايوانية المسؤولة عن تفريغ النفايات.

بعد الهجوم على مهنة المحاماة في **الصين** في عام ٢٠١٥، شهد العام ٢٠١٦ صدور أحكام على بعض أولئك المدافعين الذين اعتقلوا في العام السابق. مدير مكتب محاماة، المحامي تشو شيفينغ، حكم عليه بسبع سنوات سجن بعد ادانته بـ "تقويض سلطة الدولة". كان محتجزا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة عام قبل محاكمته، ظهر خلالها في اعتراف متلفز بثته وسائل الإعلام الرسمية، ويُعتقد كثيرا بأنه كان مكرها عليه. كما تلقى زميله المدافع عن حقوق الإنسان، هو شيجين، حكما بالسجن لمدة سبعة أعوام ونصف، فيما تلقى إثنين آخرين أحكاما مع وقف التنفيذ، وبقي ما لا يقل عن اثني عشر آخرين من المدافعين رهن الاحتجاز بانتظار المحاكمة.

وصلتنا تقارير حول **اعتداءات جسدية** وقعت في كل من بنغلاديش وكمبوديا والصين والهند وباكستان والفلبين وتايلاند وفيتنام. بعض هذه الاعتداءات جاءت ردا على أعمال محددة قام بها مدافعون عن حقوق الإنسان، كما حصل في اكتوبر/تشرين الاول لإثنين من المدافعين الكمبوديين تعرضا للضرب أثناء مشاركتهما في مسيرة للاحتفال باليوم العالمي للموئل في بنوم بنه. وكانت الاعتداءات الأخرى أكثر خبثا في طبيعتها إذ كانت مصممة بشكل واضح بهدف ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان لوقف عملهم. في الهند، قام ثلاثة رجال بالاعتداء على المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية، سوني صوري، في فبراير/شباط في طريق عودتها إلى منزلها في ولاية تشاتيسجار حيث قام الجناة بإلقاء مادة سوداء على وجهها مما أدى إلى حرق شديد.

لا يزال العمل من أجل حكم رشيد و**عملية انتخابية** سليمة أمراً حساساً في ماليزيا. نشطاء (برسيه)؛ ماريا شين عبد الله، ماندیب سینغ، و امبیغا سرینیفاسان –الذين يدعون ضمن ائتلاف من منظمات غير حكومية إلى إجراء إصلاحات للنظام الانتخابي – تلقوا في اكتوبر/تشرين الأول تهديدات بالقتل من الدولة

"الإسلامية" في ماليزيا. وعلى الرغم من تقديم شكاوى إلى الشرطة، لم تؤدِّ أي من هذه الحالات إلى إلقاء القبض على الجناة. في نوفمبر/تشرين الثاني، داهمت الشرطة مكتب (برسيه) وألقت القبض على ماريا شين عبد الله واحتجزتها لمدة عشرة أيام.

لازال **الاختفاء القسري** يمثل خطرا كبيرا على المدافعين عن حقوق الإنسان في باكستان ومجتمع البلوش على وجه الخصوص. عبد الواحد البلوشي، الذي دعا إلى العدالة للشعب البلوشي وقاد الحملات المنظمة والاحتجاجات ضد انتهاكات حقوق الإنسان في بلوشستان، اختفى لمدة أربعة أشهر في يوليو/تموز. ثم ظهر من جديد في ديسمبر/كانون الاول رافضاً التعليق على ظروف محنته. كما وصلتنا تقارير عن حالات الاختفاء في الصين وتايلاند أيضاً.

تم استخدام **حظر السفر** في الصين والهند وباكستان وفيتنام. وعلمنا عن نحو ثلاثة عشر من المدافعين الصينيين الذين لم تسمح السلطات المحلية لهم بالسفر أو أوقفتهم عند الحدود لدى محاولتهم مغادرة البلاد. في كثير من هذه الحالات كان المدافعون يُبلَّغون بأن سفرهم قد "يعرض أمن الدولة للخطر". في الهند، في سبتمبر/أيلول، بناء على أمر من مكتب الاستخبارات تم منع خُرّم بارفيز – من ائتلاف المجتمع المدني في جامو كشمير– من السفر إلى جنيف لحضور الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وبعد ذلك تم اعتقاله لمدة أحد عشر إسبوعا.

بقي اعتماد **التشريعات المقيدة** مصدر قلق كبير. في الصين، تم تمرير قانون مقيد لإدارة المنظمات غير الحكومية الخارجية. المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعتبر بأنها تساهم بعملها في "تقويض سلطة الدولة" أو "الانفصال" يتم وضعها على القائمة السوداء وتمنع من دخول البلاد. الدعم (المالي أو غير المالي) المقدم من المنظمات غير الحكومية غير المسجلة في الصين، إلى الأفراد أو المنظمات في البلاد، يعتبر غير قانوني. ومن المرجح أن ينعكس هذا بشدة على الجماعات المحلية العاملة في ما تسمى بالقضايا "الحساسة"، مثل حملات مكافحة مرض الإيدز، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال أو القضايا الجنسانية. في اكتوبر/تشرين الأول، سنّت بنغلاديش قانون عام ٢٠١٦ لتنظيم التبرعات الأجنبية (العمل التطوعي). ووفقا للقانون، أي منظمة غير حكومية ممولة من الخارج وتشارك في أنشطة تعتبر "معادية للدولة" أو متطرفة، أو تصدر منها "تعليقات مهينة حول الدستور والمؤسسات الدستورية" ستكون عرضة للملاحقة القضائية. في الهند، استمرت الحكومة في عدم تجديد تسجيل المنظمات غير الحكومية التي تنتقد الحكومة بموجب قانون تنظيم المساهمات الأجنبية، وبالتالي تم منعهم من الحصول على التمويل الدولي.

قضية تحت المجهر: الأصولية الدينية

الأصولية الدينية آخذة في الصعود في عدة بلدان آسيوية. المدافعون عن حقوق الإنسان يتحملون العبء الأكبر من السياسة المحلية القائمة على أساس الدين والتي تعزز نسخة متطرفة واحدة من الدين وتميزها على غيرها. في بنغلاديش، تعرض نشطاء على شبكة الانترنت للتهديد والقتل من قبل الجماعات "الإسلامية" المتطرفة لقيامهم بالترويج للعلمانية والمطالبة بفصل الدين عن السياسة.

استمر المتطرفون من المسلمين السنة في باكستان في هجماتهم القاتلة على الشيعة و الأحمدية و المسيحيين. كما استهدفوا أيضا المدافعين عن حقوق الإنسان من الأقليات الدينية الأخرى والمدافعين الذين يعملون على تعزيز حقوق هذه الأقليات. كما قامت جماعات متشددة أخرى بمثل هذا العمل في جزر المالديف واندونيسيا وماليزيا. في الهند، قام القوميون الهندوس باعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين انتقدوا سياسات تعزيز القومية الهندوسية المتطرفة، والتي من بينها فرض حظر على أكل لحوم البقر والتمييز ضد الأقليات الدينية. جماعات البوذيين مثل "ما با ثا" في ميانمار و "بادهو بالا سينا" في سري لانكا قامت بالترويج للقومية البوذية في السياسة، وهي تحاول تهميش الأديان الأخرى. تظاهر المئات من الرهبان البوذيين وأنصارهم لدى وصول كوفي عنان مع لجنة استشارية إلى ميانمار في سبتمبر/أيلول للمساعدة في إيجاد حل للعنف الدائر منذ فترة طويلة والتمييز تجاه مجتمع روهينغيا في ولاية راخين الشمالية الغربية. وقد اعترض المتظاهرون على وجود "أجانب" في اللجنة.

جميع دول المنطقة تتساهل مع هذه المجموعات – ذوات الشعبية المؤثرة– لخشية هذه الدول من الخسارة السياسية عند اتخاذ موقف ضدها. ومن أجل ترسيخ سلطتها وإخفاء فشلها، بنت الحكومات علاقات مع بعض هذه الجماعات المتطرفة التي بإمكانها الاستفادة من هذه العلاقة للضغط على الدولة لفرض سياسات معادية لحقوق الإنسان، سواء كان ذلك من خلال قوانين جديدة أو إجراءات تعسفية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان –الذين تعتبرهم الجماعات أعداء لترويجها لعالمية حقوق الإنسان.

أوروبا وآسيا الوسطى

في أوروبا، تزاديت **المشاعر المناهضة للمهاجرين**، فأدت إلى مزيد من التدقيق والتضييق على المنظمات التي تساعد اللاجئين في المجر وبولندا واليونان وتركيا. في اليونان، استهدفت الشرطة محامين مدافعين عن حقوق الإنسان لمساعدتهم أطفال سوريين. في المجر، ٢٢ منظمة غير حكومية أخضعتها السلطات للتهديد و "المراقبة الكاملة" لأنشطتها ولإصدارها بيانا تدعو فيه إلى إلغاء الإستفتاء حول حصص اللاجئين بداعي ضعف الإقبال.

كان رد فعل فرنسا وتركيا على **الهجمات الإرهابية** هو تقييد الحريات المدنية: في فرنسا، حالة الطوارئ التي أعلنت ردا على هجمات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ في باريس، تم تمديدها حتى يناير/كانون الثاني ٢٠١٧. وتم منع الحق في التجمع السلمي وتلقى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أوامر بعدم التظاهر ضد إصلاح قانون العمل في مايو/أيار. في أعقاب الهجمات الإرهابية العديدة في تركيا، أصدرت السلطات هناك حظرا مؤقتا على البث ومنعت الوصول إلى تويتر فقطعت بذلك وسيلة ومصدر معلومات حيوي عن المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. منذ يوليو/تموز ٢٠١٥، حيث انهيار عملية السلام لانهاء الصراع الدائر لعقود مع حزب العمال الكردستاني، تصاعدت أعمال العنف والاشتباكات المسلحة في المنطقة الجنوبية الشرقية. خلال العمليات الأمنية بين أغسطس/آب ٢٠١٥ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، فرضت السلطات أكثر من مائة حظر للتجول في المدن والأحياء، الأمر الذي حال دون قدرة المنظمات غير الحكومية والصحفيين والمحامين على مراقبة العمليات العسكرية أو أي انتهاكات أخرى من قبل قوات الأمن أو الجماعات المسلحة. وكل من انتقد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش وصفه مسؤولو الدولة بأنه من "انصار حزب العمال الكردستاني".

خبر إيجابي

في أذربيجان، تم الإفراج عن عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين سُجنوا في عام ٢٠١٤، بمن فيهم ليلى يونس، وزوجها ياريف يونس، و رسول جعفروف، و هلال محمدوف، و انار محمدلي. وتم الإفراج أيضا عن محامي حقوق الإنسان، انتقام عليف، مع وقف التنفيذ وحظر السفر. كما أطلق سراح صحفية حقوق الإنسان، خديجة إسماعيلوفا، وإبقاؤها تحت المراقبة ومنعها من مزالة نشاطها المهني لمدة عامين. على أية حال، لم تسقط التهم وبقيت سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان مشوهة.

خلال الأشهر التي تلت **محاولة انقلاب** ١٥ يوليو/تموز، سجنت السلطات التركية آلاف الأشخاص المشتبه في تورطهم، وغالبا بدون أي أساس. وأغلقت ما لا يقل عن ١٣١ وسيلة إعلام، كما احتجزت نحو ١١٦ صحفيا قيد التحقيق الجنائي. في نوفمبر/تشرين الثاني، أغلقت السلطات ٣٧٥ منظمة غير حكومية، من بينها منظمات حقوق الإنسان، بسبب علاقاتها المزعومة مع حزب العمال الكردستاني، حركة غولن، حزب التحرير / الجبهة الشعبية الثورية، أو ما يسمى الدولة الإسلامية. وفي مثل هذه البيئة المحمومة، كانت قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل مقيَّدة بشدة، ومن لم يكن معتقلا كان يواجه خطر أن يتم الإعلان عنه بأنه مناهض للدولة فيما لو حاول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

في نهاية عام ٢٠١٦، أي بعد مرور أربع سنوات على اعتماد "**قانون العملاء الأجانب**"، تم إدراج ١٤٩ من منظمات المجتمع المدني الروسية كـ "عملاء أجانب".[5] وكانت ١٢٦ قضية إدارية مفتوحة لعدم وجود تسجيل طوعي و ٤٩ قضية إدارية أخرى بسبب رفض المنظمات وضع عبارة "عميل أجنبي" على موادها المنشورة. وأسفرت هذه القضايا عن غرامات تصل الى اكثر من ٣٠ مليون روبل (٤٤٢,٠٠٠€). وقد توقفت ٢٧ منظمة عن أنشطتها. في يونيو/حزيران، بدأت أولى قضية جنائية بموجب قانون "العميل الأجنبي" ضد فالنتينا تشيريفاتينكو، رئيسة منظمة "نساء من دون" غير الحكومية التي تعمل من أجل حقوق المرأة والطفل.

يجري حاليا طرح قوانين مماثلة في البلدان التي هي أعضاء في **الاتحاد الأوروبي**. في المجر، أعلن سزيلارد نيميث، نائب رئيس حزب فيدس الحاكم ونائب رئيس اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن القومي، أعلن بأنه اقترح على اللجنة التحقيق في منظمات المجتمع المدني "بالتعاون مع شبكة (جورج) سوروس". في بولندا، قامت حملة إعلامية حكومية بوصم حقوق الإنسان غير الحكومية باللاوطنية لأنها تتلقى التمويل الدولي وتوجه الانتقادات للحكومة. في مايو/أيار، ألغت الحكومة البولندية مجلس الدولة لمكافحة العنصرية وتوقفت عن تمويل مركز حقوق المرأة في بولندا بدعوى أنه "يساعد النساء فقط".

هذه الفكرة المستهجنة حول التدخل الدولي في قضايا حقوق الإنسان المحلية، تسربت إلى قرغيزستان حيث تعرض مدافعان عن حقوق الإنسان – كانا قد شاركا في اجتماع **منظمة الأمن والتعاون** في مجال حقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول– تعرضا لحملة تشويه مؤذية ببراعة. العاملان في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية؛ توليكان إسماعيلوفا و عزيزة عبدالرسولوفا تم تصويرهما في الصحافة المحلية على أنهما خائنين و **مناهضين للدولة**. وفي وقت سابق من العام، قام رئيس قيرغيزستان بنفسه بالتنديد العلني بالمدافعَين عن حقوق الإنسان كمحرضَين يعملان بالقوة للإطاحة بالحكومة بدعم من المخابرات الأجنبية.

في مارس/آذار، وجدت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن السلطات القرغيزية قد انتهكت حقوق المدافع عن حقوق الإنسان السجين، **عظيمجان أسكروف**، بإخضاعه للتعذيب والمحاكمة غير العادلة، وأوصت بالإفراج الفوري عنه. واتُهم أسكروف زورا بالتحريض على أعمال الشغب الجماهيرى والتواطؤ في قتل شرطي خلال أعمال العنف العرقية التي وقعت في عام ٢٠١٠، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. في جلسة استئناف في يوليو/تموز، رفضت المحكمة العليا الإفراج عن أسكروف وفقا لقرار اللجنة وأحالت القضية إلى المحكمة الإقليمية لإعادة النظر فيها في اكتوبر/تشرين الاول. وحتى وقت كتابة هذا التقرير،

كان لا يزال مسجونا وفي وضع صحي سيء.

حالة تقلص أجواء الحوار ورفض الأيديولوجيات والمعتقدات الأخرى كانت جليّة بشكل أكبر في روسيا، حيث تصاعدت الاعتداءات من قبل **الجماعات اليمينية المتطرفة** ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. هذه الجماعات التي بدا – أحيانا – إنَّ لها صلات بموظفي الدولة، كانت في البداية تستهدف المدافعين عن حقوق المثليين والأفراد، بعد ذلك أخذت تستهدف أي جماعة أو مبادرة تعتبر "ليبرالية"، بما فيها فعاليات حقوق الإنسان. وقام أعضاء من حركة التحرير الوطنية الموالية للحكومة باعتداءات ضد العاملين في مركز ساخاروف – وهو مركز ثقافي في موسكو مكرس لحماية حقوق الإنسان –. في أوسيتيا الشمالية قام شبان، وأمام أنظار عناصر الشرطة، بمهاجمة الأُسر والصحفيين الساعين للعدالة لضحايا حصار عام ٢٠٠٤ لمدرسة بيسلان، والذين كانوا يتساءلون عن دور الجيش الروسي في الهجوم.

كما وتم استهداف المدافعين عن حقوق **المثليين** في أوكرانيا أيضا، حيث قامت مجموعة من بلطجية اليمين المتطرف الملثمين بمهاجمة مهرجان المساواة في لفيف ثم أحاطوا فندقا كان المشاركون قد تجمعوا فيه لسلامتهم. في حين قامت الشرطة بمساعدة النشطاء للركوب في الحافلة، فإنها لم تتخذ أي إجراء ضد مجموعة الرجال الذين كانوا يرتدون ملابس سوداء ويلقون الحجارة على الحافلة. في تركيا، أعضاء "الحياة الوردية"، وهي منظمة تقاوم رهاب التحويل الجنساني، تمت مهاجمتهم جسديا وفي مناسبات عديدة. في بولندا، تم الاعتداء على عدة منظمات في مارس/آذار منها؛ جمعية لامبدا، حملة ضد رهاب المثلية، مؤسسة كلامرا، و مشروع هيجستوب.

ظلت **الهجمات الرقمية** منتشرة. فقد حصلت العشرات من محاولات التصيد الاحتيالي لحسابات المدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا وفي ما هو مثال نموذجي في كازاخستان، واخترقت حسابات عدة في وسائل الاعلام الاجتماعية تابعة لمدافعين عن حقوق الإنسان وتم وضع محتويات فاحشة – أغلبها إباحية – في ملفاتهم الشخصية. وفي حالات قليلة، تم اكتشاف أدوات تسجيل على أجهزة الكمبيوتر الشخصية للمدافعين عن حقوق الإنسان. في أكتوبر/تشرين الأول، تلقى العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا تحذيرات من جوجل حول محاولات "حكومية" لاختراق حساباتهم. كما أصدرت جوجل في نوفمبر/تشرين الثاني أيضا تحذيرات مشابهة للمدافعين في كازاخستان.

بعض الدول وجدت في **منع سفر** المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الخارج طريقة أخرى لعزلهم عن الداعمين الدوليين. في تركمانستان وأوزبكستان ظلت "تأشيرة الخروج" أمرا مطلوبا لسفر المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الخارج، وفي أذربيجان وتركيا تم منع العديد منهم من السفر. في روسيا، تفاجأ المدافعون لدى فحص جوازات سفرهم عند الحدود لمغادرة البلاد بأن عليهم غرامات مالية، ثم مُنعوا من مغادرة البلاد.

قضية تحت المجهر: النزاعات المجمَّدة

هناك عدد ممّا يسمى بالنزاعات المجمَّدة في المنطقة، ومنها في شبه جزيرة القرم، أوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا، و ترانسنيستريا. وقد أدت حالة النزاع السياسي في هذه المناطق إلى عزلة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون هناك. المدافعون الذين يعملون في المجالات التي تعتبر قضايا حساسة سياسيا، مثل دمج اللاجئين و حماية الأقليات العرقية و حقوق السجناء والبحث عن المفقودين، تعرضوا لمضايقات من السلطات في كل المناطق. في عام ٢٠١٥، اضطرت منظمة غير حكومية في مولدوفا – تعمل على مراقبة الانتهاكات في ترانسنيستريا– لوقف أنشطتها، وذلك لقيام لجنة ترانسنيستريا لأمن الدولة برفع دعوى جنائية ضدها بـ "تعريض أمن الدولة للخطر".

الاهتمام الدولي بشبه جزيرة القرم – التي ضمها الاتحاد الروسي بالقوة في عام ٢٠١٤ – ، ركز على البعد السياسي للضم ثم تحول فيما بعد إلى الصراع المتصل بشرق أوكرانيا. هناك القليل جدا من الاهتمام والدعم المقدمين للمدافعين المحليين. فكانت هناك تقارير عن عمليات خطف وحوادث طرق متعمدة وعمليات تفتيش لمنازل المدافعين عن حقوق الإنسان والمراقبة والتشكيك من قبل مسؤولي الأمن والاحتجاز غير القانوني والاضطهاد الجنائي والإكراه على الفحص النفسي وكذلك تعريض أفراد الأسرة للتهديد. ويواجه التهديد تحديداً الصحفيون المحليون وأولئك الذين يعملون من أجل الدفاع عن حقوق تتار القرم. أحد الصحفيين أخذ جهاز الكمبيوتر الخاص به للتصليح فتم العبث به وعُثِرَ فيه على مقالات حول ضم القرم فتم اتهامه. يبدو أن الأجهزة الأمنية تستهدف الذين يحملون جواز سفر أوكرانية. اتهم نشطاء تتار من القرم بالتطرف والإرهاب، بما في ذلك لمشاركتهم في مظاهرات ضد الضم. ولا تزال هذه الفئات تعمل باليسير جدا من حيث الوسائل والدعم الخارجي. مدافعون عن حقوق الإنسان – يعملون على توثيق حالات الانتهاكات– أبلغوا فرونت لاين ديفندرز أنهم غير قادرين أحيانا للتحقيق لعدم وجود وسيلة سفر لديهم للوصول إلى مكان الإنتهاك.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

واصلت الحكومات الاستبدادية في مصر والدول الأعضاء في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" [6] والجزائر وإيران والسودان، انتهاج سياسة إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. شهد المغرب ولبنان اخفاقات، وقُمع المدافعون عن حقوق الإنسان منهجياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصحراء الغربية.

تفكك السلطة المركزية واندلاع الحروب، وعلاوة على انتشار الطائفية وتنامي قوة الجماعات "الإسلامية" المتطرفة، في العراق وليبيا وسوريا واليمن، هذه كلها عوامل أدت إلى زيادة المخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان. وظلت سلامتهم الجسدية مصدر قلق كبير في هذه البلدان، فقد بلغتنا تقارير عن حالات قتل واختفاء وتعذيب. في دير الزور في سوريا، أعدمت "الدولة الإسلامية" خمسة صحفيين ومراقبين تابعين لشبكة التفاعل التنموي في يونيو/حزيران. في أغسطس/آب، تم العثور على الصحفي العراقي وداد حسين علي (٢٨ عاما) ميتا بعد ساعات من اختطافه من قبل مجهولين في كردستان، وقد ظهرت آثار تعذيب على جسده. وكان قبل ذلك بأيام قد استدعته قوات الأمن الكردية للتحقيق مرات عديدة. كما وصلتنا تقارير عن حالات اختفاء في مصر أيضاً.

خبر إيجابي

في أكتوبر/تشرين الأول، أنشأ البرلمان اللبناني المعهد الوطني لحقوق الإنسان. وسيقوم هذا المعهد برصد حالة حقوق الإنسان، والنظر في شكاوى الانتهاكات من خلال استعراض التشريعات وإصدار التوصيات. كما أنه سيعمل كآلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ويقوم بالتحقيق في استخدام التعذيب وسوء المعاملة في كافة مراكز الإحتجاز.

تم استخدام أسلوب **المضايقات القضائية** بشكل اعتيادي ضد المدافعين في كافة أنحاء المنطقة. فقد استدعي المدافعون عن حقوق الإنسان للإستجواب والحبس والإتهام والإدانة في كل من الجزائر، البحرين، مصر، المغرب، إيران، (إسرائيل) / الأراضي الفلسطينية المحتلة، الكويت، سلطنة عمان، السودان والصحراء الغربية. في الجزائر، حكم على سليمان بوحفص بالسجن لمدة خمس سنوات في أغسطس/آب بتهمة إهانة دين الدولة، وفي سبتمبر/أيلول تم تخفيف الحكم في محكمة الإستئناف إلى ثلاث سنوات. بوحفص هو ناشط في مجال حرية التعبير كما دافع أيضاً عن حقوق الأقليات وحرية الدين.

في لبنان، المدافعون السوريون الذين وثقوا جرائم النظام السوري والأطراف المتحاربة الأخرى، وقدموا الدعم للاجئين السوريين، واجهوا الترهيب مرارا وتكرارا من قبل السلطات اللبنانية. كما واجه الترهيب والمضايقة أيضا المدافعون عن حقوق المسيحيين في مصر، والأمازيغ في المغرب والجزائر والبدون في الكويت. وكانوا عرضة للاستجواب والملاحقة والاعتقال السابق للمحاكمة والسجن. كما ظل المدافعون عن الأقلية الدينية الإيزيدية في العراق وسوريا يواجهون خطر التعرض للقتل و الخطف.

القيود المفروضة على التمويل الأجنبي ظلت أمرا خطيرا، والإجراءات التي اتُّخذت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان المتهمين بتلقي الدعم الخارجي مقلقة للغاية. في مصر، لا يزال الأمر عالقا في قضية التحقيق مع ٣٧ من منظمات حقوق الإنسان للإشتباه بتلقيهم التمويل الأجنبي غيرالمشروع وكذلك عمل هذه المنظمات من دون تسجيل. فقد قامت السلطات باستدعاء عدد من أعضاء هذه المنظمات غير الحكومية وأعضاء مجالس إداراتها للتحقيق معهم، كما فرضت حظر السفر على شخصيات بارزة في مجال حقوق الإنسان وجمدت أصول أربع منظمات غير حكومية وستة مدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم مجموعات عاملة في مجال حقوق المرأة. في المغرب، استمرت محاكمة سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان بتهمة "تلقي أموال من الخارج لتهديد الأمن الداخلي للدولة" ونشر تقارير وإقامة دورات حول حرية التعبير.

كان **الحق في حرية تكوين الجمعيات** في غاية التقييد في معظم البلدان في المنطقة. في نوفمبر/تشرين الثاني، أقر البرلمان المصري قانونا جديدا للمنظمات غير الحكومية يضع المزيد من القيود عليها، وتحديدا في ما يتعلق بالتمويل والتعاون الخارجي مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وينص القانون عقوبة سجن تصل إلى خمس سنوات بتهمة انتهاك القانون. واصلت السلطات المغربية منع تسجيل ثلاث من منظمات حقوق الإنسان هي: لجنة حماية حرية الصحافة والتعبير في المغرب (الحرية الآن)، جمعية الحقوق الرقمية، و الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية. رفضت السلطات اللبنانية السماح بتسجيل أنواع معينة من المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك التي تعمل من أجل حقوق عاملات المنازل وقضايا المثليين. في اليمن، هددت الفصائل المتحاربة منظمات حقوق الإنسان بالإغلاق.

كان أسلوب **وصم المدافعين** عن حقوق الإنسان أمراً شائعا في كل من الجزائر، مصر، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبكثافة في (إسرائيل)، حيث تعرضت المنظمتان غير الحكوميتين؛ "بتسيلم" و "كسر الصمت" لحملات التشهير من قبل الدولة والمستوطنين. وكانت هذه الحملات متزامنة مع إقرار قانون جديد حول "متطلبات الشفافية من الأطراف المدعومة بكيانات الدول الأجنبية"، والذي يقوم بوصم جماعات الحقوق. ويتطلب ذلك من المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أكثر من نصف تمويلها – بنحو مباشر أو غير مباشر– من حكومات أجنبية، أن تذكر ذلك بوضوح في منشوراتها واتصالاتها اليومية مع الموظفين والمسؤولين الحكوميين، وكذلك قبل مشاركتها في جلسات الاستماع البرلمانية.

لجأت سلطات الجزائر ومصر والعراق والسودان لقوانين مقيدة **بغرض الحد من التجمعات السلمية** وتفريق المحتجين بالقوة. تم تفريق مظاهرات غير عنيفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) وفي بعض الأحيان من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. في السودان، قام الطلاب المؤيدون لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، والمدعومون من قوات الأمن السودانية، بهاجمة مظاهرة سلمية نُظِّمت في أبريل/نيسان من قبل الطلاب السودانيين النوبيين في أم درمان. فتوفي الطالب الناشط محمد صادق على بطلقات نارية بعد أن فتحت عناصر المخابرات الوطنية وأجهزة الأمن النار على المتظاهرين الذين كانوا قد تجمعوا للإحتجاج على مقتل الطالب الناشط الآخر، أبو بكر هاشم، على يد قوات الأمن قبل ذلك بإسبوع واحد.

عرقلت الحكومات عمل المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال **فرض قيود قانونية على حرية التعبير**، بما في ذلك استخدام قوانين لإستهداف "الجريمة الإلكترونية"، وقد أثر ذلك سلبا على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يستخدمون الإنترنت في عملهم. كما استخدمت قوانين التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في دولتي العراق ولبنان اللتين تراقبان أداء السياسيين وموظفي القطاع العام. وتم توظيف قوانين التجديف ضد المدافعين في الجزائر وضد المدافعات المناهضات للتمييز ضد المرأة في الكويت. وتم اتخاذ بعض الإجراءات العقابية، مثل حظر الصحف وحجب المواقع الإلكترونية وإحالة الصحفيين للمحاكمة وفرض غرامات مالية وعقوبات سجن قاسية ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين والمدونين في كل من الجزائر والبحرين وسلطنة عمان والسودان، وذلك بسبب تعبيرهم عن رأيهم ضد الفساد في المؤسسات العامة.

كان هناك اعتمادٌ موضع ترحيب لقانون الصحافة والإعلام الجديد في المغرب في شهر أغسطس/آب، يستعوض عقوبات السجن لجنح الإعلام بغرامات مالية. وينص القانون الجديد بأنه لا يحق لغير المحكمة سحب ومصادرة المنشورات وتعليق أنشطة وسائل الإعلام. ومع ذلك، ظلت القيود مفروضة على حرية التعبير؛ وينص قانون العقوبات على الاحتجاز لجرائم الصحفيين المتعلقة بالتعبير، وعلى دفع غرامات باهظة لنشر تقارير تنتقد النظام الملكي والموظفين العموميين. وقد وجهت لعلي أنوزلا، رئيس تحرير صحيفة "لكم" الإلكترونية، في مايو/أيار تهمة "المساس بوحدة التراب الوطني" وذلك على خلفية تصريحات أدلى بها خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة بيلد الألمانية حول الصحراء الغربية، حيث تحدث عن القيود المفروضة على حرية التعبير في المغرب وكذلك الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنها التعذيب.

في كافة أنحاء المنطقة واجه المدافعون عن حقوق الإنسان القيود على **حرية حركتهم**. وتمادت السلطات في استخدامها لحظر السفر ضد المدافعين، وخاصة في البحرين ومصر وإيران والسعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة. في اليمن، منعت السلطات الحوثية المدافعين من السفر وصادرت جوازات سفرهم. وفي كثير من الحالات، استخدم أسلوب حظر السفر لغرض الإنتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعاونوا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

قضية تحت المجهر: المدافعون عن حقوق المثليين

لازال النقاش العام حول التوجهات الجنسية وهوياتها من المحرمات في معظم بلدان المنطقة. وبرغم ذلك، نمت حركة حقوق المثليين و متحولي الجنس. ووَضع مدافعو حقوق المثليين لأنفسهم طرق وأساليب قانونية وعملية للحفاظ على أمنهم الشخصي والتعامل مع البيئة المعادية والمقيِّدة التي يعملون فيها. المثلية الجنسية هي مُجَرَّمة في معظم بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، ومن الممكن أن يُعاقب عليها بالإعدام في كل من إيران، قطر، المملكة العربية (السعودية)، السودان، واليمن. وقعت حالات قتل للمتهمين بالمثلية الجنسية، خلال عام ٢٠١٦، في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفعلية للميليشيات أو "الإسلاميين" المتطرفين في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن. والمثلية الجنسية ليست غير قانونية في الضفة الغربية ولكنها محرمة من قبل حركة حماس في قطاع غزة.

معظم المجموعات التي تعمل على قضايا التوجهات الجنسية وهوياتها تتجنَّب التقديم لطلب التسجيل أو الإشارة صراحة إلى حقوق المثليين في أنظمتها الأساسية. إلا أنَّ بعض المنظمات المثلية غير الحكومية اختارت استراتيجية علنية في نضالها. في لبنان، التي تحتضن حركة نابضة بالحياة لحقوق المثليين، فشلت جمعية "حلم" حتى الآن الحصول على تسجيل رسمي تحت قانون المنظمات غير الحكومية، وذلك برغم السماح لها بالعمل علنا. التقاضي سمح للمدافعين عن المثليين في لبنان بالحصول على سوابق قضائية مهمة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ ضد تجريم المثلية الجنسية. بعد عدة محاولات في تونس، مُنحت جمعية شمس التسجيل الرسمي لدى وزارة الداخلية في مايو/أيار ٢٠١٥، ولكن ومنذ ذلك الحين لاتزال تواجه عقبات إدارية عديدة من قبل السلطات.

وفي تونس، تعرض المدافعون عن المثليين الذين يعملون علنا لتهديدات بالقتل والاعتداء الجسدي. وتعرَّضَ بوحديد بلحدي، عضو المكتب التنفيذي لشمس، لإعتداء بدني في أبريل/نيسان واعتداء آخر في أغسطس/آب من قِبَل رجال قيل بأنهم قاموا بشتم المثلية الجنسية أثناء الإعتداء. كما – وبدافع الكراهية للمثلية – سُجلت حالات اعتداء عنيفة ضد المدافعين عن المثلية أيضا في الجزائر حيث تعرض مدافعون بارزون عن المثليين بالتحرش بانتظام من قبل الشرطة المغربية. وتتفاقم هذه المخاطر من خلال التحريض العلني على التمييز والعنف، والذي بعضه صادر من شخصيات دينية. وعلى الرغم من تجنبهم الظهور، فإن المدافعين عن المثليين في بلدان أخرى من هذه المنطقة لازالت تحتفظ بارتباطها بالمجموعات الإقليمية والدولية في الوقت الذي تعمل بهدوء لمكافحة التعصب وبناء شبكة للكفاح من أجل حقوقهم.

1 يمثل هذا الرقم عدد الأفراد المقتولين خلال عام ٢٠١٦، والذين كانوا يعملون بشكل سلمي دفاعاً عن الحقوق الإنسانية للآخرين. ولا يشمل العدد الأفراد المقتولين الذين كانوا يعملون على قضايا –وإن كانت مشكورة وإيجابية– إلا أنها لا تعتبر قضايا متعلقة بحقوق الإنسان بحسب القانون الدولي. ويستند هذا الرقم على البيانات المتاحة في وقت النشر، على أن يتم نشر رقم محدث بحلول مارس/آذار عام ٢٠١٧.

2 فرونت لاين ديفندرز: عتاب الضحية – فشل بنغلاديش لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦:
https://frontlinedefenders.atavist.com/bangladesh-report

3 الرسالة الموجهة إلى رئيس البنك الدولي من أكثر من ٣٠٠ منظمة:
https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/open-letter-dr-jim-yong-kim-president-world-bank

4 https://deibert.citizenlab.org/2016/08/disarming-a-cyber-mercenary-patching-apple-zero-days/

5 من الموقع الرسمي لوزارة العدل في الاتحاد الروسي في http://unro.minjust.ru/NKOForeignAgent.aspx

6 البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية (السعودية)، الإمارات العربية المتحدة.

التَّقريرُ السّنويُ
حَول المُدافِعينَ عَن حُقُوقِ الإِنسَان
المعرَّضينَ لِلخَطَر

تابعوا فرونت لاين ديفندرز
على الفيسبوك و تويتر و يوتيوب

www.facebook.com/FrontLineDefenders
twitter.com/FrontLineHRD
www.youtube.com/FrontLineHRD

DUBLIN

Front Line Defenders - Head Office
Second Floor, Grattan House
Temple Road, Blackrock, A94 FA39
Co. Dublin, Ireland

Tel: 00 353 1 212 37 50
Fax: 00 353 1 212 10 01
Email: info@frontlinedefenders.org

BRUSSELS

Front Line Defenders – EU Office
Square Marie-Louise 72
1000 Brussels
Belgium

Tel: 00 32 230 93 83
Fax: 00 32 230 00 28
Email: euoffice@frontlinedefenders.org

Irish Aid
An Roinn Gnóthaí Eachtracha agus Trádála
Department of Foreign Affairs and Trade

IRIS O'BRIEN FOUNDATION